التكاد الذكاء والتلم والغضب والحلم وهو كسمه بمعنى العفو عن ذنب المذنب ... الندم

وهو حصر صورة الشيء في العقل ...

... يقتضي ارادة الانتقام

لا تفحصن ... الناس انهم

عدوك وان كنت من عم صاحب

[illegible]

والفرق بين الوضع والاستعمال قبل الوضع فيما وضع له والاستعمال فيما غير ما وضع له

فاللفظ ان استعملت في المعنى الموضوع له فهو حقيقة وان استعملت في غير ما وضع له لعلاقة فهي المجاز وتلك العلاقة اما باعتبار المشابهة اولا والاول

المجاز العقلي هو الكلام المفاد به خلاف ما عند المتكلم من الحكم فيه لضرب من التأويل افادة للخلاف لا بوساطة وضع كقولك انبت الربيع البقل وشفى الطبيب المريض

١٩٦٤

اللفظ ينقسم الى حقيقة ومجاز والمجاز ايضا الى استعارة ومرسل والاستعارة الى المصرحة والمكنية والاستعارة المصرحة الى التحقيقية والتخييلية

جبينك ... ام بدر • اهلالك وجهك ام قمر • كلما امدحك تشتمني • احديد قلبك ام حجر

هذا شرح قواعد الاعراب الكافيجي

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الرافع لقواعد الدين والاسلام • الناصب لرايات الهدى الى دار الخلد
والسلام • والصلوة على الرسول محمد سيد الانام • وعلى اله واصحابه النجباء الكرام
الراكع الساجد مع الامام • وزهر النور في الاكمام • اما بعد فان العبد
المستمد من فيض فضل العزيز الوهاب • محمد بن سليمان المشهور بكافيجي بين
الاصحاب يقول لما رأيت الكتاب • المسمى بالاعراب • عن قواعد الاعراب للشيخ
الامام جمال الدين ابي محمد عبد الله ابن يوسف بن هشام رزقه الله تعالى حسن
المآب • في غاية حسن الوقع عند ذوي الالباب • ونهاية عموم النفع لمن
تامله من الطلاب • لكنه غير مستغن عن شرح يسفر عن وجوه مخدرات النقاب
ما يبرز خفي مكنوناته من وراء الحجاب • استخرت الله تعالى في ان ارتب له شرحا
يذلل ابيات شوارده الصعاب • ويكشف عما اودع في قواعده من التحقيق
شبه الشك والارتياب • ويجعل الخفي من مستودعاته كالشمس مشرقة بعد
تكشف السحاب • واضفت الى ذلك من المباحث المقننة وغيرها ما يناسب
سياق الكتاب • متمسكا منه بحبل الصواب • وهو المعين ومفتح الابواب

قال

قال الشيخ اقتداء بكتاب الله الكريم بسم الله الرحمن الرحيم اقول
ههنا ابحاث لا بد من التنبيه عليها فالاول ان الباء حرف من حروف المعاني
يؤتى بها للربط امر باخر ومعناها ههنا المصاحبة والملابسة كما في قوله تعالى
تنبت بالدهن ويجوز ان يكون للاستعانة كالباء في قولك كتبت بالقلم ثم
ان الاول يناسب الدراية والثاني الرواية لكن الاول لما كان اظهر رجح على
الثاني فان قلت اذا جاءت حروف على حرف واحد فالقياس ان تبنى على الفتحة
التي هي اخت السكون نحو كاف التشبيه فما بال الباء بنيت على الكسر قلت
لما كانت لازمة للحرف والجر اقتضى ذلك البحث الثاني ان متعلق الباء محذوف
فعند البصريين تقديره ابتدائي كائنا باسم الله فيكون المحذوف ثلثة اشياء
المضاف والمضاف اليه والكون وعند الكوفيين تقديره ابتدأ باسم الله
فيكون الجار مع المجرور متعلقا بالفعل المحذوف منصوب المحل قال صاحب اللباب
قول النحاة الجار مع المجرور في محل النصب محمول على المسامحة اذ لا اشكال ان المنصوب
المحل هو المجرور فقط بشهادة المعنى المستقيم ويدل له الذوق السليم اقول
يدل على ذلك ادخال كلمة مع على المجرور فانها تدل على المتبوعية والاصالة
الا يرى انهم يقولون جاء الوزير مع السلطان ولا يقولون جاء السلطان
مع الوزير فان قلت الجار لم تعلق بمعنى الفعل والمجرور لم تعلق به فما الفرق
بينهما قلت تعلق الجار من جهة الافضاء وتعلق المجرور من جهة المعمولية فمعلوم

ان محل الاعراب انما يتصور في الجهة الثانية فقط وعند صاحب الكشاف
تقديره بسم الله اقرا كما اذا قال المسافر في وقت ارتحاله بسم الله فانه يتعلق
بارتحل اي باسم الله ارتحل فان قلت اذا كان المتعلق هو القراة عنده فما معنى
قوله على معنى متبركا بسم الله اقرا فان المتبادر من هذا القول ان المتعلق
هو التبرك لا القراة وما يتم التقريب قلت ان هذا ميل منه الى جانب المعنى لا
ببيان المتعلق الا يرى انهم يقولون معنى كتبت بالقلم معنى كتبت مستعينا
بالقلم ومعنى سرت من البصرة معنى سرت مبتدئا من البصرة وامثال هذا
اكثر من ان يحصى ومن قال ان الجار والمجرور متعلق بالحال فيكون المتعلق مذكورا
فقد لغا فان ذلك بعيد من جهة اللفظ والمعنى فان القصد ههنا الى نفس
الحال لا الى تعلقه كما لا يخفى على ذوي الفطرة السليمة هذا وان المحذوف ثابت
لغة ساقط ذكرا والا فلا يكون الحذف من الابحاث المتعلقة باللغة شرعا ه
البحث الثالث ان ما ذهب اليه صاحب الكشاف ههنا هو المختار فان فيه قلة
الحذف ورعاية حق خصوصية المقام ودلالة على اختصاص القراة بسم الله و
تعليما للمؤمنين بان طريقهم هو الحق والصواب وتعريضا للكفار بان سبيلهم
هو الخطا والطغيان فمعلوم ان هذه الاعتبارات تناسب نظم القران و
تشهد بفصاحته وغاية اعجازه واما ما ذهب اليه البصريون والكوفيون
فهو خال عما ذكر بل غاية حاله بيان المتعلق من غير رعاية المقام

وانت

وانت خبير بان التقدير مهما كان او خبر كان اولى لا سيما مع تلك الدقائق
اللطيفة فان قلت فلا يكون الابتداء بسم الله على ما اختاره وقد ورد
الحديث كل امر ذي بال لم يبدأ ببسم الله فهو ابتر قلت الابتداء امر عرفي
يعتبر ممتدا من حين الاخذ الى الشروع في البحث فيحصل الابتداء بسم الله وهو
من قال ان المراد بالابتداء هو الفعل الذي يبتدأ به ويشرع فيه كالقراة ونحوها
فهو مردود لانه يخالف المفهوم الظاهر من الحديث فان قلت تقدير المتعلق
ابتداء يلائم مفتتح الكلام ويناسب منطوق الحديث قلت نعم لكن رعاية
مقتضى المقام امر راجح وشاهد بكشف الاسرار بلاغة نظم القران البحث الرابع
ان قوله عليه الصلوة والسلام كل امر ذي بال لم يبدأ فيه ببسم الله فهو ابتر فان
الابتداء باحدهما يفوت الابتداء بالاخر فكيف التوفيق بينهما قلت الاصل
ان الدليلين اذا تعارضا لا يترك احدهما ان امكن الجمع بينهما فان الاعمال بهما
بقدر الامكان اولى من الاهمال بالكلية ومن الاعمال باحدهما فحمل حديث
التسمية على ابتداء بحيث لا يسبقه امر من الامور وحمل حديث التحميد على ابتداء
ما عدا التسمية فان حديث البسملة اقوى بكتاب الله الوارد على هذا المنوال
وبالاجماع المنعقد عليه فان قلت ارى كثيرا بالعكس فما المراد من الحديث قلت
المراد منه ان لا يكون معتبرا في الشرع الا يرى ان الامر الذي ابتدأ فيه بغير اسم
الله غير معتبر شرعا وان كان تاما حسا هذا وان الاسم اصله سمو عند البصريين

حذف اخره وبنى اوله على السكون وادخل عليه مبتداء به همزة الوصل لان عادة
العرب ان يبتدؤا بالمتحرك ويقفوا على الساكن فان قلت الابتداء بالساكن ممتنع
او ممكن قلت الحق ههنا هو التفصيل بان يقال ان كان السكون للساكن لازما
لذاته يمتنع كالالف والا فيمكن لكنه لم يقع فى كلامهم لسلامة لغتهم من كل لكنة
وبشاعة وجيء سُمًى كهدى لغة فيه قال والله اسماك سمى مباركا فالاسم
ان اريد به اللفظ فغير المسمى وان اريد به ذات الشيء فهو عين المسمى لكنه لم يشتهر
بهذا المعنى فعلم من هذا امكان حمل النزاع على النزاع اللفظى قال الامام الرازى
انا لم نجد شيئا معتدا به فى النزاع بان الاسم هل هو عين المسمى او غيره فان قلت
فكيف يفيد اضافة الاسم الى الله مع انه ليس له اسم قلت انها من قبيل اضافة العام
الى الخاص كخاتم فضة اذ لا حجر عن ذلك فان اعتبار الخصوص فيه انما هو بحسب اللفظ
فقط وقيل المضاف ههنا مقحم دخوله وخروجه تعين به لارشاد حسن الادا مع
دفع الالتباس وتوهم التخصيص وقيل ان الاسم ههنا بمعنى التسمية وقد يجاب
بان فى الكلام حذف مضاف تقديره بسم الله بسمى الله فان قلت لم لم يكتب الالف
على ما هو منهج الخط قلت حذفت الالف لكثرة الاستعمال وطولت الباء عوضا
عنها قال عبد الله درستويه خطان لا يقاسان خط المصحف وخط العروضى
والله علم دال على ذات المعبود بالحق اذ لو لم يكن علما لما افاد التوحيد
لكنه مفيد فيكون علما فان قلت افادة التوحيد موقوفة على العلمية

والعلمية موقوفة على الافادة فيدور قلت الافادة موقوفة على ذات العلم
بدون اعتبار كونه علما وهى لفظة الجلالة والعلمية اى كون ذلك اللفظ
علما موقوفة على الافادة فلا دور لاختلاف الجهة وانت خبير بان كون
الشيء بديهيا لا يستلزم كون وصفه بديهيا فان قلت اليس هذا اثبات
اللغة بالاستدلال وذا لا يجوز فان اللغة لم تبن على المسامحة قلت ليس
الامر كذلك بل هو فى الحقيقة تصوير المنقول بالمعقول الا يرى انه من الجهات
القطعية وقال الله تع هل تعلم له سميا اى هل تعلم احدا تسمى بهذا الاسم غيره
كذا روى عن الخليل وابن كيسان ولاجل هذا اختص الحمد بهذا الاسم لانه لما
كان علما للذات المستجمع لجميع الصفات كان تلبس الفعل به فى قوة تلبسه بجميع
اسمائه وصفاته من غير عكس الا يرى ان الايمان اختص بهذا الاسم حيث
قال النبى صلعم امرت ان اقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله مع ان
الايمان بجميع الصفات واجب لانه اسم للذات المستجمع لجميعها وقيل انه وصف
مشتق من الاله وقيل اصله لاها بالسريانية فعرب بحذف الالف الاخيرة
وادخال الالف واللام عليه وتفخيم لامه اذا انفتح ما قبلها او انضم سنة وحذف الفه
لحن وقد جاء لضرورة الشعر الا لا بارك الله فى سهيل اذا ما الله بارك فى الرجال
وقد حققنا هذه الابحاث فى جواب الانظار والرحمن من فعل بالكسر كغضبان
وسكران من غضب ومن سكر صفة مشبهة لكن بعد النقل الى فعل او بعد
تنزيل المتعدى منزلة الفعل اللازم كما فى قولك فلان يعطى فان قلت

ويؤيد هذا قوله وانما يكون اعرابه اى اعراب المضاف بحسب اقتضاء ما يدخل عليه
اى على المضاف فيرفع فى نحو جاء غلام زيد وينصب فى نحو قولك رايت غلام زيد
ويجر فى نحو مررت بغلام زيد فهذا مختصر بالعوامل اللفظية فخرج نحو غلام زيد قائم
عندنا اللهم الا ان يراد من الدخول العروض فلو قال بحسب ما يعرض عليه لكان اولى
فالصواب ان يقال عند ارادة بيان اعراب المضاف فى نحو قولك جاء غلام زيد
جاء فعل وغلام فاعل فيعلم منه انه مرفوع او يقال فى نحو رايت غلام زيد رايت فعل
وفاعل وغلام مفعول فيعلم منه انه منصوب او نحو ذلك او ان يقال فى نحو مررت
بغلام زيد مجرور فيعلم انه جار ومجرور او ان يقال فى نحو غلام زيد قايم مبتداء
فيعلم منه انه مرفوع الى غير ذلك وهذا الذى ذكرنا فى حكم المضاف بخلاف حكم
المضاف اليه فانه له اعرابا مستقرا وهو الجر فاذا قيل فى بيان اعراب زيد
فى نحو قام غلام زيد قام فعل وغلام فاعله وهو مضاف الى زيد وزيد مضاف اليه
علم انه مجرور وذلك بان يقال زيد مضاف اليه وكل مضاف اليه مجرور فزيد
مجرور وينبغى ان يجتنب المعرب فان قلت الاجتناب يعم الكل فلم خصصه
بالمعرب قلت لان الاحتراز عن شئ بعد العلم به بذلك الشئ ولكون مثل
هذا القول صادرا من المعرب غالبا ان يقول فى حرف من كتاب الله تعالى
والظاهر ان المراد من الحروف ههنا اعم فيتناول حروف المبانى وحروف
المعانى والاسم والفعل وغيرها انه زائد قوله لانه الخ تعليل الاجتناب

اى لان الشأن سبق منه هذا القول الى الاذهان ان الزائد هو الذى لا معنى
له اصلا وكلام الله منزه عن ذلك الزائد قال البيضاوى فى تفسير قوله تعالى مثلا ما
بعوضة ما مزيدة للتأكيد ولا نعنى بالمزيد اللغو الضائع فان القران كله هدى
وبيان بل نعنى بها ما لم يوضع لمعنى يراد منه وانما وضعت لان تذكر مع
غيرها فتفيده وثاقة وقوة وهو زيادة فى الهدى غير قادح فيه فظهر منه
فوضح الامران الاول انه اذا قيل حرف مزيدة للتأكيد او زيدت للتقوية
ومثل هذا فى كتب التفاسير كثير فلا بأس به والثانى ان الحرف الذى ينبغى ان يجتنب
عن ان يقول انه زائد اذا اطلق كان يقال من زائدة بلا تقييد بمفيد التأكيد والتقوية
وغيرهما وقد وقع هذا الوهم اى المتوهم وهو الزائد الذى لا معنى له اصلا
للامام فخر الدين الرازى فان قلت من اين علم المص ان هذا الوهم وقع
للامام فخر الدين الرازى قلت منه امرين الاول انه نقل اجماع الملائكة على عدم
وقوع المهمل فى كلام الله تعالى وهو عين الاجماع على عدم وقوع الزائد فيه اذ الزائد
بهذا المعنى هو عين المهمل فلو لم يقع له هذا لما احتاج الى التعرض بهذا الاجماع والثانى انه
حمل ما فى قوله فبما رحمة على انها استفهامية بمعنى التعجب كقوله تعالى ما لى لا ارى الهدهد فاشار
المص الى الاول بقوله فقال الامام فخر الدين الرازى المحققون من المتكلمين وهم الاشاعرة على ان
المهمل لا يقع فى كلام الله سبحانه وتعالى عن ذلك واشار الى الثانى بقوله فاما ما فى قوله تعالى
فبما رحمة من الله فيمكن ان يقال استفهامية للتعجب والتقدير فبأى رحمة من الله انتهى
اى كلام الامام فخر الدين والظاهر ان هذا الوهم لا يقع لواحد من العلماء فضلا ان يقع لمثل الامام

الرازي وانما ذكر اطلاق الفعل بالزايد اجلالا لكلام الله تعالى وللملاوحة لباب الادب
كما هو اللايق بجلاله لا لوقوع هذا الوهم منه وذا نقل اتفاق كلمات غزاه محمول تمافضة
من معنى الاجلال لا لوقوع الوهم منه كما مر، واما حمل ما في قوله تعالى فيما رحمة على ان يكون
استفهامية بمعنى التعجب على سبيل الجواز والامكان فهو بمعزل عن الدلالة على وقوع
الوهم منه بمراحل ثم لما فرغ من نقل كلام الامام وتوجيهه واورد ابطاله قال والزايد
عند النحويين معناه فان قلت فلم ذكر معناه مع انه لو قال الزايد هو الذي
لم يؤت به الا لمجرد التقوية والتأكيد لتم التعريف وكان اظهر واوثق قلت
لما كان بصدد الرد على من زعم ان الزايد هو الذي لا معنى له اصلا حقيقة وان كان
صورة في بيان التعريف ذكر معناه للرد صريحا على الزاعم فلاجل هذا قال لا المهمل
كما فهم من كلام الامام الرازي وانت قد علمت ان الامام بريء من ذلك فان قلت ما
الفرق بين التقوية والتأكيد قلت الظاهر ان التقوية اعم من التأكيد والتوجيه
المذكور الحاصل من الامام الرازي في الاية اي في قوله فبما رحمة من الله فاطلاق الاية
عليه مجاز كاطلاق الكل على الجزء باطل لامرين احدهما اي احد الامرين الدالين
على بطلان توجيه الكلام فيها ان ما الاستفهامية اذا خفضت بحرف الجر وجب حذف
الفها نحو عم التي حذفت الفها لدخول حرف الجر عليها في قوله تعالى عم يتساءلون وتقريره
ان ما في قوله تعالى فبما رحمة من الله لو كانت استفهامية لحذفت الفها لدخول حرف
الجر عليها لكنها ما حذفت بالاتفاق والجواب ان حذف الف ما استفهامية اذا دخل عليها
حرف الجر اكثري لا دائمي فيجوز اثباتها للتنبيه على ابعاد الشيء على اصله والامر

الامر الثاني الدال على بطلان توجيهها ايضا ان خفض رحمة في قوله تعالى فيما رحمة من الله حينئذ
اي اذا حمل ما على ان يكون استفهامية بمعنى التعجب مشكل لانه يعسر تخريجه من القواعد
الاعرابية لانه اي خفض رحمة لا يكون بالاضافة اذ ليس في الاسماء الاستفهامية ما يضاف
الى غيره اضافة نحوية بالاستقراء الا اي عند الجميع اي عند جميع النحاة فانهم متفقون على اضافتها
لتحقق السماع والاستعمال وكم معطوف على اي عند الزجاج اي وليس في الاسماء الاستفهامية
ما يضاف الا كم عند الشيخ ابي اسحق الزجاج خلافا لغيره نحو بكم درهم اشتريت فانها
كم استفهامية لا خبرية اقول اولا هذا الدليل لا يستلزم بطلان توجيه الامام وانما يستلزم
لو اجمع النحاة على بطلان اضافتها ومعلوم ايضا ان عدم الاجماع على شيء لا يستلزم الاجماع على عدم
ذلك الشيء وثانيا ان الاعتبار للمعاني لا للصور والمباني فيجوز اضافتها لوجود معنى اي فيها وقيل
هذا كثير في الكلام جدا ولا يحتاج الى السماع بخصوصه والامام فخر الدين الرازي اشار الى هذا
بقوله والتقدير فبأي رحمة من الله ولا يكون خفضها بالابدال منها لان المبدل من اسم الاستفهام
لا بد من ان يقترن بهمزة الاستفهام اشعارا بتعلق معنى الاستفهام بالبدل قصدا وسبب
اختصاص اقترانه بهمزة الاستفهام دون غيرها كونها اصلا في باب الاستفهام مع كون بنائها
على حرف واحد نحو كيف انت اصحيح ام سقيم انت مبتدأ خبره كيف وهو اسم استفهام واصحيح
بدل منه مقترنا بهمزة الاستفهام وام للعطف وسقيم معطوف على صحيح فان قلت فلم وقع الفصل
بين البدل والمبدل منه قلت لا اعتداد بالمبدل منه صدر الكلام المتضمنه معنى الاستفهام وتقرير الدليل
ان رحمة في قوله تعالى فبما رحمة لو كانت مبدلة من اسم الاستفهام التي مقترنة بهمزة الاستفهام لكنها لم يقترن بها
فلا يكون مبدلة من ما ولا يكون جرها بان تكون صفة لما لان كلمة ما فان قلت فلم ادخل الكلمة عليها

ولم يقل لان ما لا توصف قلت تنصيصا على المراد ودفعا للالتباس فقصه اذا كانت شرطية
مذكوره هنا على سبيل الاستطراد لاجل تعميم الفائدة او تستغنيها منه وكل ما لا يوصف لا يكون له صفة
فرجمة لا تكون صفة لها ولا يخفى عليك ان حاصل هذا الدليل كحال الدليل على عدم خفضها بالاضافة
ولا يكون خفض الضمير بان يكون بيانا اى عطف بيان لها لان ما هذه لا توصف لما عرفت وكل ما لا
يوصف لا يعطف عليه عطف بيان فرجمة لا يكون عطف بيان لما فقصه كالمضمر اشارة الى بيان الكبرى
يعنى ان المضمر لا يكون موصوفة ولا معطوفا عليها عطف البيان وانت تعلم ان المضمر يجوز ان تكون
موصوفة ومعطوفا عليها عطف البيان عند البعض فلا يتم هذا الدليل ايضا ثم لما فرغ من الرد على الامام واراد
ان يبين ما ذكر بكلام السلف من النحاة قال وكثير من النحاة المتقدمين يسمون الزائد صلة
لكونها وسيلة الى نيل غرض من الاغراض كتحسين الكلام وتزيينه وكتحصيل ازدياد قوته ومتانته بزيادة
حرف من الحروف الزائدة وبعضهم اى بعض النحاة المتقدمين كما هو الظاهر ويحتمل ان يكون المراد بعض
النحاة مطلقا يسميه مؤكدا لاعطائه اللفظ والمعنى التاكيد فان قلت قد قال في الباب الثالث
ويسمى الزائد صلة وتوكيدا فما الفائدة في هذا الكلام قلت للتذكير وللتفصيل بعد الاجمال بذكر الفريقين
من النحاة المتقدمين وكلامه هنا ان ذلك القول هناك جار على سبيل المسامحة في المجاز ثم لما وضع بعض
الباب الرابع لبيان العبارات المجردة المستوفاة وكانت الاصطلاحات المتعلقة بعلم النحو كثيرة
جدا لكثرة اصوله وتشعب فروعه وكان هذا القدر المذكور يستوفيها بمجرد التعداد والذكر ولكن كان
كافيا لمحب التامل والتفكرات دل على هذا بقوله وفي هذا القدر اى في بيان هذه العبارات المجردة وجوز
ان يكون المراد منه بيان العبارات او تحرير القواعد والاصول كفاية لمن تامله فان التامل اصل في
درك الامور كلها فلهذا قال في اول الكتاب يتحقق متاملها جادة الصواب جعلنا الله واياكم من اهل الجنة
والثواب وبوأنا في النعيم مع الاخيار والاصحاب امين يا مجيب الدعوات ومفتح الابواب
والحمد لله على جزيل نواله وحده والصلوة على سيدنا محمد واله
وصحبه وسلم تسليما
تمت تمام

فان قيل لم كتب الالف في زيدا مثلا في حالة النصب ولم يكتب الواو والياء في حالة الرفع والجر قلت لان التنوين نون ساكنة
تقلب الفا اذا كان ما قبلها مفتوحا في الخط فتقول يا رجل اخرج ... فان التنوين نون ساكنة
الفا لان اصله لسكون تقلب الفا للفتح ما قبلها واما اذا كان ما قبلها مضموما او مكسورا فلم تقلب فيهما واوا ويا لثقل الواو والياء
والخفة موجودة في الالف ولا خفة فيهما فلم تقلب التنوين اليهما في حالة الرفع والجر فان قلت لم تقلب الفا ... رحمة
قلت لان ... الهاء علامة التانيث وهي فضلة والف اذا قرنت معهما تثقيلها ... على صورة الحركة فاحفظ

فان قيل كيف يجوز عطف المعرب على المبنى في قوله لا حول ولا قوة مع ان المعطوف في حكم المعطوف عليه والجواب ان الواو في لا حول يشبه لحركة المعرب من حيث ان ... عطف ...

اعلم ان الضمير الذي في المفعول به وله وفيه ومعه يعود الى الالف واللام الذي واذا لم يكن فيه لام يعود الى موصوفه

اعلم ان الجار والمجرور اذا وقع بعد المعرفة يكون حالا في الغالب واذا وقع بعد النكرة يكون صفة

فان قيل التنوين لا يدخل الفعل فكيف يعمل المصدر مع التنوين قيل هو والتنوين يدخل الفعل الا انه دال على معنى يدخل الفعل ويعمل

الفرق بين واحد وبين رجل انهما متساويان وهو ان احدا علم في النادرة ... رجل فيكون احد شاملا على الاجناس ولا كذلك رجل لاختصاصه بجنس واحد

الفرق بين الفاعل ... ان العامل ... الجواب

الفرق بين الضدين والنقيضين ان الضدين لا يجتمعان في الوجود بل يرتفعان كالسواد والبياض والنقيضين لا يجتمعان ولا يرتفعان كالحيوة والممات

اعلم ان الضمير لا يوصف اللهم الا ان الضمير في تقدير الانفصال

العوامل المعنوية هو ما لا يكون للسان فيه حظ ومعناه اعتباري وهذا يعمل كذا

العوامل السماعية هو ما صح ان يقال هذا يعمل كذا وهذا يعمل كذا

فان قيل ما الفرق بين الضم والرفع الرفع يستعمل في المعربات والضم يستعمل في المبنيات وبين الفتح والنصب النصب يستعمل في المعربات والفتح يستعمل في المبنيات وبين الجر والكسر الجر يستعمل في المعربات والكسر يستعمل في المبنيات

وانما قدم الله على الرحمن لان الله اسم الذات والرحمن اسم صفات والذات مقدم على الصفات وانما قدم الرحمن على الرحيم لان الرحمن يستعمل في الدنيا والرحيم يستعمل في الآخرة والدنيا مقدم على الآخرة فقدم الرحمن على الرحيم

فان قيل لم قدم النساء على الرجال في قوله الزانية والزاني وقدم الرجال على النساء في قوله السارق والسارقة قلنا الزنا قد ينشأ بقوة الشهوة وهي في النساء اكثر كما قيل في الخبر الشهوة عشرة اجزاء تسعة منها للنساء وواحد منها للرجال وقدم الرجال في السرقة لان السرقة انما تنشأ بقوة القلب وهو في الرجال اكثر منها والله اعلم

واعلم ان كل جملة وقعت بين المبتدا والخبر وبين الصفة والموصوف وبين القول والمقول وبين الحرف ومتعلقه وبين القسم وجوابه وبين اسم كان وخبرها وبين اسم ما ولا وخبرهما جملة معترضة

اذا كان المبتدا والخبر معرفتين تقديم المبتدا واجب على الخبر وكذا اذا كان المبتدا والخبر متساويين تقديم المبتدا واجب على الخبر نحو افضل منك افضل منى واذا كان فعلا له تقديم المبتدا واجب على الخبر نحو زيد قام لانه لو اخر لالتبس بالفاعل واذا كان المبتدا مشتملا على ما له صدر الكلام يجب تقديم المبتدا على الخبر نحو زيد ابوك

اعلم ان الجملة لا محل لها من الاعراب ثمانية انواع الاول الجملة الابتدائية والثاني الجملة التي وقعت بين المبتدا والخبر الثالث الجملة التي وقعت بين الفاعل والمفعول الرابع الجملة التي وقعت بين الصفة والموصوف الخامس الجملة التي وقعت بين الحال وذي الحال السادس الجملة التي وقعت بين القسم والجواب السابع الجملة التي وقعت بين القول والمقول الثامن الجملة التي وقعت بين الشرط والجزاء والله اعلم